حدود الحرية في النظام النحوي العربي.

عبد الله سيد عبد الله محمد غلام

باسكنو –موريتانيا–

- الملخص:

يُمثِّل نحوُ كلِّ لغةٍ حدودا ترسم ملامحَ المقبولِ من التعبير داخل تلك اللغة، وهو ما يعني أنّ النحو علمٌ معياريٌ، لا يَقبلُ من التعبير ما يخرج عن قواعده وأصوله، مِمَّا يجعل المتكلِّم مُقيَّدا بضوابطَ مُحدَّدةٍ سلفا. فهل يمكن اعتبار النحو من هذا المنطلق قيدا لحُريَّة المستخدم؟ أم أنّ النظام النحوي يتَّسِم بِقدرٍ من المُرونة يجعل فضاء التعبير مُتَّسعا، وخياراته مُتعدِّدة، فيكون حريةً لا قيدا؟ يحاول هذا المقال كشف جوانب من هذا الإشكال انطلاقا من قواعد النحو العربي.

Résumé :

La grammaire de chaque langue constitue des frontières qui dressent les limites de l'acceptable au niveau de celle-ci. Vu son caractère normatif, la grammaire exclue tout expression en dehors de ses règles ; l'utilisateur de la langue est alors restreint par des règles impératives préétablies.

De ce point de départ, est-il possible de considérer la grammaire comme une restriction de la liberté des utilisateurs de la langue ? Le système grammatical a-t-il, par contre, une certaine flexibilité laissant place à un vaste espace d'expression avec une multitude de choix ? serait-il ainsi une liberté et non plus une restriction ?

Cet article essaye d'examiner quelques aspects de cette problématique, à partir de règles de la grammaire arabe.

انبثق الدرس النحوي من رَحِم لُغة صافية، تَمّ استقراؤها وتتبعُ شواردها في جزيرة العرب، حيث تم جمع الأشعار والأمثال والحِكم والخطب والسجع ...إلخ. كلُّ ذلك بالإضافة إلى الكمِّ اللغوي الهائل الذي يُوفِّرُه النصُّ القرآني، جعلَ نُفوسَ المقَعِّدينَ تطمَئِنُّ للمادة المجموعة؛ وجعل القاعدة النحوية تُشرق شمسها من سماءِ الفصاحةِ التي لم تُشَب بشائبة الاحتكاكِ الحضاري.

ذلك الاحتكاك الذي سَيدفع لاحقا إلى العناية باللسان العربي خوفا من مِحنة اللحنِ. فقد كان فُشُوُّ اللحن – بسبب اتِّساع رُقعة الدولة الإسلامية وتعايش الأمم المُختلفة – حافزا على القيام بحملةٍ علميةٍ بهذا الحجم الذي جعلَ النحويين يضربون في الأرض مشرقين ومغربين. وكانت حملة النحويين هذه تعويضا لفساد السليقة اللغوية، لينتقل دارسُ اللغة من المعرفة الفطرية إلى المعرفة الواعية، حيثُ كان ينطق اللغة ويتكلّمُها بشكلٍ جِبِلّي لا مناص منه، فصار إلى تعلمها بطريقة إرادية اختيارية، فَوُضِعتِ القواعدُ وسُنَّتِ القوانين.

فكان النحو من هذا المنطلق علما مُستَخرجا "بالمقاييس المُستنبطة من استقراء كلام العرب المُوصلة إلى معرفة أحكامِ أجزائه التي ائْتلَف منها(1)"، بمعنى أنه "انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصريفه من إعرابٍ وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليَلحقَ مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فيَنطق بها وإن لم يكن منهم، وإنْ شذَّ بعضُهم عنها رُدَّ به إليها(2)".

من هنا بدأ النظام النحوي، وحُدِّدَت القيود، وبَرَزت أسئلة مع نقل نظام اللغة من الفطرة إلى الممارسة. تلك الأسئلة التي تدعو إلى التأمُّل في هذا التقنين، أهو سَلْبٌ لِحُرية المُستَخدِم وتقليصٌ لفضاءِ التعبير في وجهه؟ أم هو نظامٌ ضروريٌ لِحفظ غرَض الاستخدام أصلا؟ فأيُّ النَّظرتين نُرجِّح؟ النظامُ حُرِّيةٌ أم قيد؟

مفاهيم نحوية مهمة:

لكلِّ علمٍ مُصطلحاته الخاصة والتي تُعتَبر بمثابة مفاتيحَ لكثير من خفايا سِرِّه، وليس النحو العربي بِدْعا من غيره من العلوم، إذْ لا شكَّ أنَّ معرفة

مُصطلحاته هي المفتاحُ الوحيد لمعرفة حُدود نظامه، وليس مقالٌ بحجم مقالنا هذا كافيا لرصد جميع المصطلحات النحوية. وهو ما يجعلنا نَلْجأُ إلى انتقاء بعض المُصطلحات التي نراها أكثر وضوحا في التَّمشِّي مع موضوعنا هذا. كما أنّ التطبيق انطلاقا من المصطلحات المنتقاة هذه سيخضع هو الآخر لانتقاء بعض الأبواب النحوية بُغية إيضاح الفكرة والتصوُّر. وتنحصر المفاهيم الرئيسية في هذا المقام في:

- الوجوب.
- المنع
- الجواز

وسيكون لهذه المفاهيم مصطلحان تدور في فلكهما هما:

- القرينة اللفظية
- القرنية المعنوية

ولا شك أن جميع هذه المفاهيم شديدةُ التشابكِ والترابطِ في الواقع الإجرائي، ويكفي لتوضيح شدّة الترابط أنْ نُذكِّر بأنّ القولَ بالوجوب يقتضي منع الضّد، وكذلك القول بالمنع يقتضي وجوب الضّد، ويبقى الجواز في الحلقة المُفرَغة مما هو لازمٌ للاثنين. فيكون ما لا يدخل في حيّز الوجوب ولا في حيّز المنع مجالا لمفهوم الجواز.

ثُم إن البُعد التّطبيقي الذي يكتنف هذه المفاهيم، والذي حدّدناه بالقرائن سواء كانت لفظية أم معنوية يبدو هو الآخر شديد الترابط. كما سيتّضح لاحقا عند مباشرة التّطبيق.

أولا: القرائن اللفظية:

يُعتبر نقل الأفكار وتبادلها بين البشر أخصّ خصائص اللغات، ولكل لغة خصائصها الفنية التي تجلي المعنى وتُحافظ عليه بمقاييسَ مُحدَّدةٍ، وهو الأمر الذي يتخذه المتكلم مطيةً للتّعبير عن قصده مُستَعينا باحترام القواعد التي أُسِّسَ عليها نظام اللغة المُعينة، لِتَبرُز الصورة للمتلَقّي مُكتملة واضحة، يدركها استنادا إلى الخصائص المُحتَرمة من قِبل المتكلم، ومن أهمّ الوسائط التي تَعتمدها اللغة العربية في إيضاح المعنى ما يُسَمَّى بالقرائن، وهي التي سنعتَمدُ على صُوَرٍ منها للكشف عن حدود الحرية في النحو العربي.

1 – الإعراب:

يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة، "أعرب الرجل عن حاجته: أبانَ عنها(3)"، وقد أفرط بعض النحويين في وصفه مُعتبرين مدار المعنى عليه، فقد عرّفه ابن جني بأنه "الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ أكرم سعدٌ أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلامُ شَرْجا واحدا لاسْتبهمَ أحدُهما من صاحبه(4)". وليس ابن جني وحده من يَمنح الإعراب هذه المنزلة، بل جاء في لسان العرب مُرادفةُ الإعراب النحوَ، وكأنّ الإعرابَ هو النحو كله، وللزجاجي أيضا موقف تجاه الإعراب بالحجم نفسه تقريبا. حيثُ رَدَّ على من افترض أنه يُقَلِّل من شأن الإعراب في إطار علاقته بالمعنى فقال: "فإن قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام، فما الذي احْتِيجَ إليه من أجله؟ فالجواب أن يُقال: إن الأسماء لَمَّا كانت تعتورُها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومُضافة، ومُضافا إليها، ولم يكن في صُورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني، بل كانت مُشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبني على هذه المعاني، فقالوا ضَرب زيدٌ عمرا، فدلّوا برفع زيد على أنّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقع به. وقالوا: ضُرب زيدٌ فدلُّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُسمّ فاعله، وأنّ المفعول قد ناب منابه ... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، لِيتّسعوا في كلامهم ويُقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعنى(5)"، ولئن كان هذا رأي كثير من

النحويين فإن هنالك من يُقلل من أهمية الإعراب هذه في الكشف عن المعاني، - كما هو واضح من توجُّس الزجاجي السابق – ومن هؤلاء قطرب بن محمد بن المستنير، فقد رأى بأنه "لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، وحُجته في ذلك أننا نجد في كلامهم أسماءً مُتفقة الإعراب مُختلفة المعاني، وأسماء مُختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدا أخوك، ولعلّ زيدا أخوك، وكأنّ زيدا أخوك ... وما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائما، وما زيدٌ قائمٌ، ومثله ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان ... ومثل هذا كثير جدا ... فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدُل عليه، لا يزول إلا بزواله(6)".

والحقيقة أنّ الإعراب لا يُمكن تجاهله في الكشف عن المعاني المختلفة، ولا يُمكن الاعتماد عليه أيضا وحده للكشف عن هذه المعاني، إذ المعنى تتوزّعه أحيانا قرائن عدّة، بعضها مقامي وبعضها تركيبي.

ونكتفي بهذا القدر من الكلام عن الإعراب كي نُفسح المجال للمفاهيم التي ذكرناها في بداية المقال، والتي نعتبرها تُحدّد مجال الحرية في الدرس النحوي داخل كلّ قرينة.

أ – أمثلة من الوجوب:

الوجوب هو الحكم اللازم للشيء، والمقصود بالوجوب النحوي ما تُوقع مُخالفته في الخطأ التركيبي الداعي إلى الإخلال بالمعنى المقصود التعبير عنه. ولسنا – في هذه العجالة - مَعنِيين بجَمْعِ الوظائف النحوية التي تَمتاز بميزة الوجوب هذه، ولا بجمْع جميع الخصائص الوجوبية للوظيفة التي قد نتعرض لها. بمعنى أننا حين نتناول الوجوب لشيء – في هذا المقال – فلسنا نعني كل ما يجب له من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وإعراب ... إلخ. ولكننا نعني ما يجب له من القرينة المذكور تحت عنوانها.

- **الفاعل:** هو في اللغة "من أوجد الفعل، واصطلاحا هو الذي أُسند إليه فعلٌ تامٌ أصليُ الصيغة والمحل، أو مُؤَوَّل بذلك(7)"، والحكم الإعرابي اللازم للفاعل الرفع. فإذا أخذنا الجملة (1) أدناه:

ج1 – أكرم زيدٌ خالدا

وكنا نقصد أنّ الإكرام حصل من زيد، وأن الذي أُكرم هو خالدٌ، فحينها يتدخّلُ نظام اللغة النحوي لِيُقلِّص التصرف في القرينة الإعرابية، التي تُمثِّل دليلَ المعنى في هذه الجملة؛ إذْ لو حولنا قرينة الإعراب في الجملة (1) إلى موضع آخر كما في الجملة (2) أدناه، لتغيَّر المعنى بنقل الوظيفة من العنصر الأول في الجملة (1) إلى العنصر الثاني من الجملة (2):

ج2 – أكرم زيدا خالدٌ

ولو تأملنا تمثيل الجملتين الترتيبي والوظيفي لَتبَيّن لنا ذلك أكثر:

التمثيل الوظيفي:

أكرم زيدٌ خالدا ← ف + فا + مف

أكرم زيدا خالدٌ ← ف + مف + فا

التمثيل الترتيبي:

أكرم زيدٌ خالدا ← أ ك ر م + ز ي د + خ ا ل د ا

أكرم زيدا خالدٌ ← أ ك ر م + ز ي د + خ ا ل د ا

وهنا نُلاحظ أنّ التمثيل الأول للجملتين يُظهرُ تَبادل الأدوار الوظيفية، في حينِ يُظهر التمثيل الثاني احتفاظ العناصر المُكوّنة للجملة بمواقعها ترتيبيا.

وهو ما يعني أنّ نظام اللغة – انطلاقا مما تقدم – يَفرض سُلطته على المُتكلّم بعد أنْ يُعَيِّن المتكلم قصده، بمعنى أنه مُخيَّر في إسناد الفعل لأيّ عُنصر من عناصر الجملة شاء، ويَمنحه نظام اللغة القرينة اللفظية (علامة الإعراب) للتعبير عن قصده ذلك. لكنّ نظام اللغة يمنعه . في الوقت نفسه . من التفريق بين القرينة الممنوحة (الرفع) وبين المُسند إليه الذي قصَد المتكلم.

وإذا نظرنا إلى العنصر الواقع عليه الفعل (المفعول به) نجده مُحتَفظا بقرينة إعرابية هي النصب، فهي واجبة له نحويا، ويكفي لِبيان ذلك تأمُّل تمثيل الجملتين المُتقدم؛ وهو ما يعني أنّ المُراوحة بين الوظائف تقتضي المراوحة بين القرائن الدَّالة عليها.

وقد تجاهلنا عن قصدٍ إمكانية زيادة تبادل المواقع، لأنّ الغرض هو إيضاح الفرق بين ترتيب العناصر وبين ترتيب الوظائف، إذْ ليس ترتيب العناصر مُساويا لترتيب الوظائف. لأنّ ذلك يختص بقرينة الرتبة التي يلجأ إليها النحو العربي للتعويض عن قرينة الإعراب هذه في بعض الأحيان.

- التوابع: التوابع مجموعةُ وظائفَ نحويةٍ لا تُميِّزها حركة إعرابية مُحددة، بل حركاتها التي تُميزها مُرتبطة بحركة ما تتبع له وظيفيا، ويتضح لُزوم تأخيرها عن متبوعها من خلال تسميتها التوابعَ.

– التوكيد: وهو تابع، وظيفته الدّلاليَةُ تقويةُ المعنى وتأكيده، ووظيفته التركيبة مُرتبطة بالمُؤكَّد. لنأخذ جُملا تتضمن توكيدا، ولتكن قريبة من الجملتين السابقتين:

ج3 – أكرم زيدٌ نفسُه خالدا

ج4 – أكرم زيدا نفسَه خالدٌ

ج5 – أكرم زيدٌ خالدا نفسَه

ج6 – أكرم زيدا خالدٌ نفسُه

نُلاحظ أنّ الجملتين (3) و (4) تتساويان من حيثُ ترتيبُ العناصر، وهو الحال نفسه بالنسبة للجملتين (5) و (6) كما يُوضحه التمثيل الآتي:

ج3 ⟵ أ ك ر م + زي د + ن ف س ه + خ ل د ⟵ ف + فا + تو + مف

ج4 ⟵ أ ك ر م + زي د + ن ف س ه + خ ل د ⟵ ف + مف + تو + فا

ج5 ⟵ أ ك ر م + زي د + خ ل د+ ن ف س ه ⟵ ف + فا + مف + تو

ج6 ⟵ أ ك ر م + زي د + خ ل د+ ن ف س ه ⟵ ف + مف + فا + تو

حيث نلاحظ تماثل الجملتين (3) و (4) في ترتيب العناصر واختلافهما من حيثُ ترتيب الوظائف، وهو نفس الشبه القائم بين الجملتين (5) و (6).

فللمتكلم أن يختار أي عناصر الجُملة يؤكِّد، لكنَّ النظام اللغويَ يَفرض عليه إتباعَ المُؤكِّدِ المُؤكَّدَ، وهو ما يعني حرية المُتكلم في القصد من حيثُ إسناد الوظائف، وعدم حُريته في التصرف في القرائن الدالة على الوظائف. وتبدو حركة الإعراب هنا مسؤولة عن تحديد الوظائف التي تُمثل المعاني. ولم نُطبّق على جميع الحركات الإعرابية لأنّ الغرض التمثيل. وسنرى فيما بعدُ أنّ نظام اللغة يمنح المُتكلم في بعض المواطن ما يمنعه منه في مواطن أخرى.

– النعت: وظيفته الدلالية الوصف، وهو تركيبيا مُرتبط بالمنعوت كما تقدم. نكتفي بالتمثيل له بالجمل (7) و (8) و (9) و (10) أدناه:

– ج7 – أكرم زيدٌ الكريمُ خالدا

- ج8 – أكرم زيدا الكريمَ خالدٌ
- ج9 – أكرم زيدٌ خالدا الكريمَ
- ج10 – أكرم زيدا خالدٌ الكريمُ

نُلاحظ أنّ الجملتين (7) و (8) تتساويان من حيثُ ترتيبُ العناصر، وهو الحال نفسه بالنسبة للجملتين (9) و (10) كما يُوضحه التمثيل الآتي:

ج7 ← أ ك رم + زي د + ال ك ري م + خ ا ل د ← ف + فا + نع + مف

ج8 ← أ ك رم + زي د + ال ك ري م + خ ا ل د ← ف + مف + نع + فا

ج9 ← أ ك رم + زي د + خ ا ل د+ ال ك ري م ← ف + فا + مف + نع

ج10 ← أ ك رم + زي د + خ ا ل د+ ال ك ري م ← ف + مف + فا + نع

نلاحظ حرية المتكلم في تبادل المواقع بين العناصر، إلا أنّ هذه الحرية مقيدة باحترام العلامة الدالة على الوظيفة، والتي تُوضِح اختلاف التمثيلين الوظيفي والشكلي.

كما نلاحظ أنّ الوظيفة الأخيرة (نع) في التمثيلين الأخيرين للجملتين (9) و (10) تختلف من حيثُ الدلالة، إذ في تمثيل ج(9) يرتبط (نع) ب (مف)، وأما في التمثيل الثاني في ج(10) فيرتبط (نع) ب (فا).

ب – الجواز:

رأينا في باب الفاعل أنه لا يجوز في الأسماء التي تظهر عليها حركات الإعراب تبادل الوظائف، فلا يجوز: ضرب زيدٌ عمرا، إذا كان زيد هو المضروب. لكننا نجد أنه ربما جاز ذلك في حدود معينة وبمقاييس نحوية محدّدة يُمثلها "أمن اللبس"، وهو المقياس الذي يُتيح من حرية التصرف ما لا حدود له، وذلك لتعلُّقه بغاية التداول اللغوي، والتي تتمثل في نقل المعنى بشكلٍ يضمن وصوله إلى المتلقي من غير تشويشٍ. فإذا كان المُتكلم آمنا من حصول اللبس على المخاطَب فإن النظام اللغوي يرفع عنه قيدَ المنع ويُبعد عنه حاجز الوجوب، لِيدخل من بوّابة الجواز. ولا شكّ أنّ أمن اللبس هذا رُبما تحكّمت فيه عادات المجتمع وثقافاته وأعرافه، فيجوز في الثقافة العربية القديمة تبادل قرينة الوظيفة الإعرابية بين عناصر الجُمل التي تتّخذ دلالة عناصرها أبعادا تقضي ببيان المقصود؛ كما يتضح في الجملتين (11) و (12) أدناه:

ج11 – كسر الزجاجُ الحجرَ

ج12 – كسر الزجاجَ الحجرُ

وحين نُمثّل الجملتين ترتيبيا ووظيفيا يتّضح الفرق بين مفهوم الجواز وبين مفهوم الوجوب المُتقدم.

ج11 - ك س ر + ال ز ج ج + ال ح ج ر ← ف + فا + مف = ف + مف + فا

ج12 - ك س ر + ال ز ج ج + ال ح ج ر ← ف + فا + مف = ف + مف + فا

وهنا نُلاحظ إمكانية تساوي التمثيلين الترتيبي والوظيفي، بحيث يكون ترتيب العناصر يُساوي ترتيب الوظائف. كما نُلاحظ احتمال كلّ تمثيلٍ وظيفي لاحتمالين ولا يَتَبَيَّنُ المعنى الوظيفي حينئذٍ إلا بالرجوع إلى المُتكلّم لمعرفة قصده؛ بخلاف التعابير التي تفرض فيها اللغة قيودها وجوبا أو منعا، فبمُجرد القرينة اللفظية يتّضح قصد المُتكلم. وهذا يعني أنّ الحركة الإعرابية لم تعُد هي الوسيلة الوحيدة لاصْطياد المعنى؛ بل نجدُ المعنى هنا وُكل إلى العرف، الذي يَقضي بأنّ

الحجز والزجاج إذا التقيا انكسر الزجاج حتما، فلا حاجة لاستخدام الحركة الإعرابية إذن للدلالة على ما يدلّ عليه العرف الاجتماعي.

وبما أنّ العرف مرتبطٌ بواقع المجتمعات فإنّ الدلالة العُرفية تتغيّر بتغيُّر تلك الوقائع، بخلاف القرينة الإعرابية، التي لا تتأثر دلالتها بتغيُّر أحوال المُجتمعات، فلو أخذنا الجملة (11- كسر الزجاجُ الحجرَ) المُتقدمة، ووضعناها في سياقات اجتماعية مُختلفة فخاطَبْنا بها أعرابيا عاش في القرون البدائية الأولى، فسيُدرك بواقع عُرفه أنّ "الحجر"- وإنْ كان يحمل القرينة الإعرابية الدالة على المفعولية – فاعلٌ لا محالة. أما إذا خاطبنا بها عَربيا عاش في زمنٍ كزماننا اليوم الذي نرى فيه الزجاجَ يُستخدَم لردِّ الحجر بل ولردّ الرصاص، فقد نحتاج إلى قوانين اللغة القاضية بوجوب قرينة الرفع للفاعل.

– النعت: سبق أن تناولنا نماذج من النعت تحت مفهوم الوجوب، وسنذكر نماذج منه هنا للجواز داخل قرينة الإعراب.

يذكر النحاة جواز قطع النعت عن التبعية، فلو أخذنا الجملتين (13) و (14) أدناه وقمنا بتمثيلها فلربما اتّضح المقصود.

ج13 – جاء زيدٌ الكريمَ

ج14 – جاء زيدٌ الكريمُ

ج13 ← ج ا ء + ز ي د + ال ك ر ي م ← ف + فا + مف

ج14 ← ج ا ء + ز ي د + ال ك ر ي م ← ف + فا + نع

نُلاحظ أنّ الجملتين تتحدان في ترتيب العناصر، كما تتحدان في ترتيب الوظائف النحوية على نسق ترتيب العناصر، غير أنّ العنصر الأخير في تمثيل الجملة (13) يُمثَّل في العُرْف النحوي على أنه (مف)، إذ النعت المقطوع عن التبعية حين يُعرب مفعولا به لفعل محذوف لا يمنعه ذلك من الدلالة على وظيفته النعتية الدلالة.

وهذا بالنظر إلى أنّ "الكريم" يُقصد منها الوصف، وإلا فلو قُصد منها الدلالة على اسم علمٍ لكانت مفعولا به للفعل المذكور، ولا تكون حينئذ نعتا إذْ لا يُوصفُ باسم العلم. وهو ما يعني ضرورة وجود قدْرٍ من التفاهم السابق في مثل هذا النوع بين المتكلم والمُخاطب.

2 – الرتبة:

تُعتبر قرينة الرتبة من القرائن اللفظية المهمة، إذ قد تكون الوسيلة الوحيدة للدلالة على المعنى في بعض التراكيب، كما سيتبيّن لاحقا.

أ – **المنع:** حين نأخذ جُمَلا لا تظهر على عناصرها المُكوِّنةِ لها علامةُ إعرابٍ، نتيجة بناء أو اعتلال، فسنجد أنّ ما كان مُتاحا للمتكلم – على نحو ما تقدم – من تقديم وتأخير للعناصر التركيبية اعتمادا على القرينة الإعرابية لم يَعُد مُتاحا، بل إنّ نظام اللغة يَفرِض سُلطته على المُتكلم ويُلزمه بترتيب خاصٍّ لعناصر الكلام. ولتوضيح ذلك نأخذ الجُمل (15) و (16) و (17) أدناه:

ج15 - أكرم يحيى عيسى

ج16 – ضرب هذا هذا

ج17 – ضرب هذا يحيى

فإنه لِزاما أن يكون التمثيل الترتيبي والوظيفي متساويين، بحيث يُمنع تأخير

الفاعل عن المفعول، فيكون الترتيب هنا بمثابة العلامة الإعرابية اللازمة للفاعل.

ج15 ← أ ك ر م + ي ح ي ى + ع ي س ى ← ف + فا + مف

ج16 ← ض ر ب + ه ذ ا + ه ذ ا ← ف + فا + مف

ج17 ← ض ر ب + ه ذ ا + ي ح ي ى ← ف + فا + مف

حيثُ نُلاحظ إلزاميةَ ترتيب العناصر حسب ترتيب الوظائف، إذْ يُمنع تأخير "يحيى" في (ج15) كما يُمنع تقديمُ الإشارة بالأصبع إلى "هذا" التي تحيل إلى المفعول به في (ج16) و (ج17)، إذْ تقديم الإشارة يدُلّ على الفاعل، وهو في مثل هذا التركيب واجب التقديم، وذلك لكون إلزامية الترتيب هي الدليل الوحيد على المعنى الوظيفي، فهي هنا بمثابة الحركة الإعرابية. يقول ابن جني: "فإن قُلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجدُ هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتَّفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، أُلزِم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب(8)"، وإلزامية الكلام هذه التي يتحدّث عنها ابن جني هي المقصودة بالمنع هنا.

ب – **الجواز:** حين نُضيف إلى الجُمل السابقة (15) و (16) و (17) عُنْصُرا آخر له تعلُّق وظيفي خاصٌّ بأحدِ مُكونات الجملة حاملٍ إحدى الوظيفتين (فا) أو (مف) جاز التصرف في العناصر تقديما وتأخيرا، ومثال ذلك ما يأتي في الجُمل (18) و (19) و (20) أدناه:

ج18 - أكرم يحيى نفسَه عيسى ← ف + مف + تو + فا

ج19 – ضرب هذا وزيدا هذا ← ف + مف + مع + فا

ج20 – ضرب هذا الرجلُ يحيى ← ف + فا + بد + مف

وهو ما يعني أنّ التَّبعية هنا مُحددٌ للعلامة الإعرابية التي كان خفاؤها مانعا من تقديم بعض عناصر الجملة على بعض، لأنك "إن ألحقتَ الكلام ضربا من الإتباع جاز لك التّصرف لِما تُعقب من البيان، نحو ضرب يحي نفسَه بشرى، أو كلّم بشرى العاقلَ معلى، أو كلّم هذا وزيدا يحي(9)". وكذلك إذا أوضحنا الوظيفة من خلال تثنية الفاعل والمفعول، أو تثنية أحدهما، أو جمعهما أو جمع أحدهما، كأن نقول في الجُمل (15) و (16) و (17) السابقة:

ج15 - أكرم اليحييان عيسى

ج16 – ضرب هذا هذين

ج17 – ضرب هذان يحيى

ثانيا: القرائن المعنوية:

القرائن المعنوية هي قرائنُ يُعتَمد عليها لِبيان المعنى، وهنا يَنبغي التّنبيه إلى أنّ القرائن قد تُوجد معا لفظية ومعنوية في آنٍ واحد، وهو ما يُسَمى بتضافر القرائن، وقد تُوجد أحيانا القرائن المعنوية وحدها، كما قد تُوجد اللفظية وحدها على النحو المُتقدم. وسنكتفي في مجال القرائن المعنوية بمثال في باب الفاعل الذي تناولناه في الفقرة الماضية. فإذا أخذنا جُملة تتكون من فعل وفاعل ومفعول، وكان هذان العُنصران الأخيران (ف – مف) لا تظهر عليهما العلامة الإعرابية، على النحو المُتقدم، ولم نُضف تابعا تظهر عليه علامة الإعراب لِيكون مُحددا، على النحو المُتقدم كذلك؛ كما لم نقم بتثنية العناصر ولا جمعها، فإنّ القرينة المعنوية قدْ تُغنينا عن كل ذلك، ولتوضيح إغناء القرينة المعنوية عن الإعراب نأخذ الجُمل: (21) و (22) و (23) أدناه:

ج21 - أضنت سلمى الحمى

ج22 – ولدت الصغرى الكبرى

ج23 – أكل كُمَّثْرى يحيى

فيتَّضح من خلال هذه الجمل أنّ القرينة المعنوية العقلية حلَّت محلّ علامة الإعراب وخوَّلت المُتكلم

التصرف في عناصر الجملة تقديما وتأخيرا؛ لأنّ غرض اللغة هو الحفاظ على المعنى، وهو الذي يسميه النحويون "أمن اللبس".

فتبَيَّن في (ج21) أنّ الفاعل تأخّر، لأنّ الحمى مرضٌ وهي التي تُضنِي، كما تبيّن تأخير الفاعل كذلك في (ج22) لِكون العقل لا يتقبّل أن تحصُلَ وِلادةُ الكبرى ممن هي أصغر منها، فاتَّضح المقصود لذلك، وهي نفسُها الدلالة في (ج23) إذ الأكل إنما يَحصلُ من الحيّ.

خاتمة: يتّضح مما تقدم في هذا المقال أنّ للغة مهمةً كُبرى تكاد تختزلها، وهي نقلُ المعاني وتبادلها بين أفراد المجتمع، وبما أنها في هذا الجانب تُعتبر الوعاءَ المُحتَضِن للمعنى، فإنّ أيَّ تغييرٍ في الوِعاء لا يَمَسُّ من المُحتَضَن في الوعاء نفسه يسمحُ به نظام اللغة، ولا نعني هنا مُجرّد المعنى، بل صفاءَ المعنى ووضوحَه للمُخاطَب.

وقد يبدو النظام اللغوي قاسيا في بعض جوانبه، لطبيعةٍ تُمليها نوعية المُكونات التركيبية، ولا تَتَعدّى قيود النظام اللغوي – في نظرنا – الوجوب والمنع.

لكنّ المُحافظة على المعنى تبقى السِّمة الأبرز لتلك القسوة. وهو ما يستلزم زوال كلٍّ من المنع والوجوب وإحلال الجواز محَلّهما إذا أُمِن اللبس.

وهنا نجد أنّ الجواز هو مجال الحرية الواسع للمستخدم، وله جالبٌ واحد هو أمنُ اللّبس، والذي يُعتَبر شرطَ الجواز الوحيد. كما أنّ انتفاء أمن اللبس جالبٌ كذلك للقيد (الوجوب - المنع).

وللمُستخدم من الحرية في التلاعب بالألفاظ، تقديما وتأخيرا وحذفا وذكرا وحقيقة ومجازا...إلخ. وكذلك استخدام المقامات الكلامية من رفع الصّوت وخفضه، ومن الإشارة، وقسمات الوجه وغير ذلك، مما يُحيط بالخطاب، ما يجعل فضاء التعبير اللغوي واسعا في وجهه. فيكون النظام بهذا المعنى حُريةً لكونه وسيلة المتكلم للمحافظة على المعنى، وقيدا لفرضه حدودا يُلزم المتكلمَ بها. فهو حريةٌ وقيدٌ.

الهوامش:

([1]) . محمد المامي أحمد، تقريب طرة ابن بونا على ألفية ابن مالك في النحو، جائزة شنقيط للآداب 20005، انواكشوط 1427 هـ 2006م ج1 ص2

([2]) . ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ص34

([3]) . الأندلسي أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ت حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ج1 ص 115

([4]) . الخصائص سابق 35/1

([5]) . علي البجه عبد الفتاح حسن، قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر ط1/ 1419 هـ . 1998م، ص 208 . 207

([6]) . يونس علي محمد محمد، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، المدار الإسلامي، ط2/ 2007م . ص 325 . 326

([7]) . تقريب طرة ابن بونا سابق 259/1

([8]) . الخصائص سابق 35/1

(9) . السابق 35/1

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية
- الأندلسي أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق
- محمد المامي أحمد، تقريب طرة ابن بونا على ألفية ابن مالك في النحو،

جائزة شنقيط للآداب 20005، انواكشوط 1427 هـ 2006م

- علي البجه عبد الفتاح حسن، قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر الطبعة الأولى 1419 هـ. 1998م
- يونس علي محمد محمد، المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، المدار الإسلامي، الطبعة الثانية 2007م